

Distr
LIMITED

A/C.2/52/L.52
5 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الثانية

البند ١٠٠ من جدول الأعمال

التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

مشروع قرار مقدم من السيد عادل عبد اللطيف (مصر)،
نائب رئيس اللجنة على أساس مشاورات غير رسمية
عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/52/L.32

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٢٧/٤٧ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و ٢٠٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٢٥/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٢١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٨٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١)، وتقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث عن أنشطة المعهد^(٢)، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة^(٣)،

وإذ ترحب بإعادة التشكيل الناجحة للمعهد والتقدم الذي أحرزه المعهد مؤخرا في مختلف برامج وأنشطته، ومن ذلك تحسن التعاون الذي تم إرساؤه مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

(١) A/52/492.

(٢) A/52/367، المرفق.

(٣) A/52/559، المرفق.

وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت إلى المعهد مساهمات مالية وغير مالية أو تعهدت بتقديمها،

وإذ تؤكد من جديد أن تمويل البرامج التدريبية المعروضة، بناءً على طلب محدد من الدول أو إدارات المنظمة ووحداتها والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، ينبغي أن ترتبه الجهات المتقدمة بالطلب،

وإذ تدرك أن أنشطة التدريب ينبغي أن يوكل إليها دور أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - تؤكد من جديد أهمية معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة وإلى الاحتياجات التدريبية للدول، وما لأنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته من صلة وثيقة بالموضوع؛

٢ - تدعو المعهد إلى زيادة تعزيز تعاونه مع سائر معاهد الأمم المتحدة ومع المعاهد الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، وكذلك مع المشاريع؛

٣ - تجدد نداءها إلى جميع الحكومات وإلى المؤسسات الخاصة التي لم تساهم بعد للمعهد بالمال أو خلافه أن تقدم له دعمها السخي المالي وغير المالي، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء النجاح الذي تحقق في إعادة تشكيل المعهد وتنشيطه؛

٤ - تشدد على الحاجة إلى تقسيم العمل تقسيماً فعالاً بين مؤسسات التدريب والبحث الرئيسية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الولايات المستقلة والمتكاملة لجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومشروع كلية موظفي الأمم المتحدة، وتحيط علماً، في هذا الصدد، بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة؛

٥ - تشدد أيضاً على الحاجة إلى تحسين التنسيق بين مؤسسات البحث والتدريب الرئيسية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وتحيط علماً، في هذا الصدد، بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة؛

٦ - تشدد كذلك، في هذا الصدد، على ضرورة قيام الجمعية العامة بالنظر في جميع مسائل التدريب الرئيسية على نحو متسق ودون الإخلال بقرارها ٢٢٧/٥٠؛

٧ - ترحب بمبادرة مجلس الأمناء والمدير التنفيذي باستطلاع إمكانية أن يصبح المعهد شريكا لوكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها فيما يتعلق ببرامجها التدريبية، ولا سيما البرامج الخاصة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على نحو يتماشى مع تقسيم العمل؛

٨ - تطلب إلى مجلس الأمناء أن يعمل، قدر الإمكان، على اجتذاب الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية لإعداد المواد التدريبية المناسبة لبرامج المعهد وأنشطته؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يستطلع جميع الطرق والوسائل الممكنة لتوفير مرافق إضافية للمعهد لإجراء البرامج والدورات التدريبية التي تقدم دون تكلفة للدول ولممثليها المعتمدين لدى مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك ونيروبي وجنيف وفيينا؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يستطلع، بالتشاور مع المعهد، وكذلك مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، السبل والطرائق الكفيلة بالاستفادة من المعهد على نحو منتظم في تنفيذ البرامج التدريبية وبرامج بناء القدرات؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

— — — — —